ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لمثلكم أيُّها الأميركيون يجب أن تُنصَبَ المشانق...!

محمد صادق الحسيني

أولاً: لعلّ من المفيد، لا بل من الضروري، أحياناً التذكير ببعض الحقائق التاريخية التي لا تسقط بالتقادم، بل تظلّ ماثلة للعيان الى الأزل. فبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢ قدّم جون كيري الملازم الأول في سلاح البحرية الأميركية آنذاك والذي تولّى منصب وزير الخارجية في إدارة الرئيس أوباما لاحقاً، وبعد أن خدم في فيتنام بداية سبعينيات القرن الماضي، قدّم شهادة أمام لجنة الخارجية والأمن في مجلس الشيوخ الأميركي، كممثل لمنظمة غير حكومية مناهضة لاستمرار الحرب في فيتنام، استعرض خلالها سلسلة من جرائم الحرب التي ارتكبها جنود وضباط أميركيون ضدّ المدنيين الفيتناميين، حيث قال: «... لقد ارتكبت العديد من الأعمال المروّعة، كممثات غيري من الجنود الأميركيين، وذلك في إطار تطبيق النظريّة الأميركية التي كانت تقول: ابحث واقتل أو فتش واقتل... search abd destroy. وفي هذا الإطار قمنا بقتل المدنيين وإحراق القرى وكان كلّ ذلك جزءاً من سياسة حكومية رسمية. مما يعتبر خرقاً للقانون الدولي وللأعراف الدولية المتبعة في الحروب...».

ثانياً: وبغضّ النظر عن مسلسل أسماء العسكريين الأميركيين الذي يبدأ بقائد القوات الأميركية في فيتنام آنذاك، الجنرال ويليام ويستمورلاند، ولا تنتهي إلا بأسماء الجنرالات الأميركيين الذين يقودون حرب الإبادة ضدّ المدنيين حالياً في كلّ من العراق وسورية واليمن، نقول إنه وبغضّ النظر عن ذلك فإنّ من الضروري تأكيد أنّ أياً من مجرمي الحرب الأميركيين، السابقين والحاليين، وعلى الرغم من أنهم قتلوا ما يزيد على مليوني مدني فيتنامي وجرحوا ما مجموعه خمسة ملايين وثلاثمئة ألف آخرين.

علماً أنّ الإدارة الأميركية قد وجدت نفسها مضطرة بائسة وهزيلة، بعد أن كشف الصحافي الأميركي المشهور سايمون هيرش، وبالوثائق والشهادات، بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٣، عن مذبحة ماي لاي Mai Lai

المريعة، التي ارتكبها الجنود الأميركيون في قرية فيتنامية، اضطرت الإدارة الأميركية لوضع الملازم وليم كيللي William Calley قيد الإقامة الجبرية لارتكابه، مع آخرين، مذبحة أخرى في شهر أيلول ١٩٦٩ ذهب ضحيتها مئة وتسعة مدنيين فيتناميين. ولكن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون قد أصدر عفواً رئاسياً عنه بعد أيّام قليلة. وأغلقت تلك القضية.

ثالثاً: وبما أنّ ارتكاب المجازر وحرائق الحرب، بمختلف أنواعها، هي جزء من سياسة الدولة الأميركية، بدليل أنها ترفض التوقيع على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فإنّ هذه الآلة الحربية العملاقة التي تسمّى دولة لا يحق لها، تحت أيّ ظرف التحدّث عن الإنسان وحقوق الإنسان.

إذ إنّ الدولة التي تسمح لنفسها بإنشاء «تحالف دولي» وتقيم قواعد عسكرية لها عنوة على أراضي دول مستقلة أخرى، بحجة مكافحة الإرهاب، لهي دولة مارقة ولا يحق لها توزيع الشهادات الأخلاقية على الآخرين.

رابعاً: وبناء على ما تقدّم، وبالإضافة إلى كلّ مسلسل المجازر التي ارتكبتها الجيوش الأميركية في سورية والعراق، بشكل مباشر، وفي اليمن من وراء ستار آل سعود، والتي ذهب ضحيتها أكثر من مليون ونصف المليون عراقي، منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الانسحاب الأميركي عام ٢٠١١، إضافة إلى آلاف الضحايا المدنيين الذين قتلتهم الطائرات الأميركية في العراق وسورية، منذ أن بدأ «التحالف الدولي» بعملياته الجوية في البلدين هؤلاء المدنيون الذين تطلق عليهم القيادة العسكرية الأميركية تسمية «الخسائر الجانبية التي تقع عن طريق الخطأ. قدّرت عددهم منظمة «الحروب الجويه» Air Wars، البريطانية غير الحكومية، بـ ٤٣٥٤ مدنياً.

فقد صرّح الجنرال ستيفن تاونساند، الذي كان يتقلّد منصب قائد القوات الأميركية في العراق العام الماضي، في تعليق له على سلسلة غارات جوية قامت بها طائراته ضدّ أهداف مدنية في الرقة، من بينها تجمّع لمهجرين يقيمون في مدرسة، والتي ذهب ضحيتها ثلاثمئة شهيد، صرّح لوسائل إعلام عديدة بأنه يعتقد بأن «الضربة كانت نظيفة».

نقول إنه وبناء على كلّ ما تقدّم، فإنّ الجهة التي يجب رفع جرائمها الى محكمة الجنايات الدولية هي الحكومة الأميركية والجنرالات الأميركيون، الذين يُصدرون أوامر الإبادة الجماعية هذه، لقتل كلّ هؤلاء البشر، من دون أي مسوغ قانوني أو أخلاقي وفي خرق فاضح لكلّ الأعراف والقوانين الدولية، وليس الحكومة السورية التي تحارب الإرهاب على ترابها الوطني.

خامساً: أما في ما يتعلّق بأسطوانة الأسلحة الكيماوية التي تثير الاشمئزاز، فإننا نذكر «السيد» الأميركي بأنه هو، وليس غيره، مَن استخدم الأسلحة النووية وقتل وشوّه مئات آلاف المدنيين العزل في اليابان سنة ١٩٤٥، كما استخدم الأسلحة الكيماوية وعلى نطاق واسع في فيتنام وقتل مئات الآلاف ودمّر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي لا تزال غير صالحة للاستخدام حتى الآن، رغم مرور أكثر من أربعين عاماً على ذلك. وعليه فإنّ الأميركيين وحدهم هم من تجب محاكمتهم ومعاقبتهم وإرغامهم على دفع تعويضات مادية لجميع المتضرّرين من جرائمهم على صعيد العالم أجمع، بما في ذلك الشعب العراقي الذي استخدمت ضدّه كافة أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً، بما فيها أسلحة اليورانيوم المنضّب Depleted Uranium، والتي لا زال العراقيون يعانون من آثارها حتى اليوم.

بعدنا طيّبين، قولوا اللّه...

اعترافات الراشد ومشروع ترامب

غالب قنديل

خصص الكاتب السعودي القريب من الملك السعودي وعائلته السيد عبد الرحمن الراشد مقالته اليوم في صحيفة الشرق الأوسط للحديث عن فرص صفقة القرن التي يعتزم طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب وهي في الواقع فصل جديد من فصول محاولات الولايات المتحدة لتصفية قضية فلسطين وتكريس الهيمنة الصهيونية في المنطقة وقد جاء في المقال اعتراف فعلي بغاية الحروب التي تم خوضها وتحريكها في المنطقة لضرب مواقع الاعتراض على تصفية قضية فلسطين وهو ما يفسر الانخراط السعودي النشط في تلك الحروب التي انفقت فيها المملكة مئات المليارات لتمويل صفقات السلاح ولشراء المواقف الدولية المشاركة في الحروب الأميركية الصهيونية ولتجنيد جيوش المرتزقة ولدعم عصابات التكفير من فصائل داعش والقاعدة وجماعة الأخوان المسلمين التي يصنفها الراشد في قائمة القوى المستهدفة وهي في الواقع استهدفت بقصد التطويع سعوديا بينما كانت الوظيفة القطرية التركية هي احتواؤها وتسهيل انخراطها في الخطة الأميركية الصهيونية السعودية الكبرى.

المقاطع التي اخترناها مما كتبه الراشد تحت عنوان « هل ينجح ترامب فيما فشل فيه الآخرون «هي الأوفى والأوضح في تاكيد الاستنتاج بأن غاية الحرب على سورية والهدف من حشد فصائل التكفير والتوحش في المنطقة وحرب اليمن والسعي لتدمير العراق وكل الويل الذي عاشته دول عربية عديدة كان بالتحديد تصفية قضية فلسطين.

يقول الراشد «ألفت النظر إلى أن ظروف النجاح موجودة اليوم. المناخ الإقليمي تحديداً، مهيأ أفضل من أيام كامب ديفيد في السبعينات، وأفضل من زمن مؤتمر مدريد للسلام في مطلع التسعينات، وكذلك اتفاق أوسلو الأشهر. وبالتأكيد

أفضل من مناخ مشروعات السلام اللاحقة في طابا، واي ريفر، ووادي عربة، وغيرها.»

ويشرح الراشد بالتفصيل سبب استنتاجه السابق بكل صراحة : «أما لماذا نرى الطقس السياسي اليوم ملائماً لمشروع سلام كبير فهو بفضل المشهد الكبير من التغييرات التي أصابت المنطقة العربية. فقد خرج من اللعبة أكثر الناس عداءً، وتخريباً لمشروعات السلام الماضية، صدام حسين ومعمر القذافي وبشار الأسد، والمنظمات الفلسطينية اليسارية، وتم إقصاء الإخوان من الحكم في مصر، وإضعافهم في السودان، وصار حكم آية اللّه إيران مهزوزاً في الداخل، ومتورطاً في سوريا والعراق، ومربوطاً بالاتفاق النووي ورفع العقوبات المشروط. ولا أريد أن أعتبر خروج تنظيمات إرهابية مثل «القاعدة» و«داعش» لأنها أصلاً لم تكن طرفاً في المعادلة، ولا سعت لتخريب المشروعات السابقة.».

إذن فالفكرة الصلبة التي يعرضها الراشد ان الحروب والمؤامرات وقوى التكفير حققت غاية اميركية صهيونية هي ضرب وإضعاف الدول والقوى المتصادمة مع خطط تصفية قضية فلسطين وإشغالها وإنهاكها حيث تعذرالتخلص منها وهو أدلى بشهادة مفيدة بأن القاعدة وداعش لم تكونا يوما من الجهات التي اعاقت او قد تعيق الخطة الأميركية السعودية الصهيونية المسماة «مشروع السلام «حسب الراشد وقاموسه السياسي.

الاستنتاج الراشدي الذي هو خلاصة تقدير الموقف السعودي التي تفسر الحماسة الكبيرة لتحركات ترامب ونتنياهو الأخيرة : «هذا الغياب الكبير لقوى المعارضة للسلام لا يعني أن المناخ العربي الجديد متحمس للصلح اليوم، بل لأنه لا يفكر فيه ولا يتحدث عنه، منشغل بقضاياه الخطيرة، ثلاث حروب كبرى في سوريا وليبيا واليمن، عدا عن التوترات والمواجهات الأمنية الواسعة في مناطق دول الحزام المجاورة للحروب».

إشغال المنطقة باستنزاف يبعد العرب عن قضية فلسطين وثلاثة حروب كبرى يتباهى بها القادة السعوديون ضد سورية واليمن وليبيا تشغل جوار هذه الدول وتستنزفه وتقلقه وتبدل اولوياته هذا اعتراف يلخص كل ما نشهده من سنوات والأصح منذ احتلال العراق قبل أربعة عشر عاما بالتمام وهو يقرر الهدف الموصوف أي فرض الإذعان للهيمنة الصهيونية والاعتراف بالكيان الصهيوني ومكانته المركزية في منظومة الهيمنة الإقليمية وصرف انتباه الرأي العام العربي عن هذا المخطط وهذا ما قلناه مباشرة عندما أشعلت كل تلك الحروب والأحداث التي شهدناها منذ إسقاط بغداد وإشعال الحرب على سورية وتدمير ليبيا وإحراق اليمن.

ما تجاوزه الراشد عن قصد هو ان النجاح في خلق المتاعب لإيران ولسورية واليمن وليبيا والعراق وللمقاومة الفلسطينية واللبنانية ولحلف المقاومة الإقليمي لا يحسم شيئا وهو يبقي الصراع مفتوحا على مبادرات هجومية يتحضر لها المحور بكل قواه وقدراته المتعاظمة كما تبين الوقائع وهذا المحور الصامد في اليمن والمنتصر في سورية والعراق يتأهب للنهوض في وجه خطة التصفية الأميركية الصهيونية السعودية التي تستنهض الشعب العربي الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية.

ربما يصح استنتاج الراشد الذي دفعه لكتابة مقاله بان اللحظة الانتقالية التي تسبق حسم الصراع لصالح المحور في سورية قد تكون فرصة سانحة لتأسيس سوابق في الصلح السعودي الصهيوني العلني قبل اكتمال مشهد انطلاق نهوض قومي جديد ستكون دمشق مركزه ورافعة رايته ومنبر انطلاقه من حولها بتداعيات تمتد من الخليج إلى المحيط فالقادم من دمشق هو بشارة ميلاد مارد عربي جديد يملك سطوة الجمع وهيبة الصمود وقدرة الاستنهاض ومصداقية المقاومة والتحرر.

ذريعة السلاح الكيميائي.. حجة واشنطن لإنقاذ ربيبتها "جبهة النصرة"

علي حسن

لا تكلُّ ولا تمل واشنطن والدول الغربية من اتهام الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية رغم عدم وجود أية أدلة لديها على ذلك، معتمدةً كما قال المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري في جلسة سابقة لمجلس الأمن الدولي على تقارير مزيفة تقدمها الجماعات التكفيرية التي بدأت بتنفيذ مسرحية كيميائية جديدة في الغوطة الشرقية، كان الجعفري قد حذّر منها في ذات الجلسة التي أقرّت فيها هدنة الثلاثين يوماً والتي تستثني تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة" الإرهابيين.

وفي هذا السياق، قال مصدرٌ حكومي سوري إنّ "اتهام الدول الغربية للحكومة السورية باستخدام السلاح الكيميائي بات أسلوباً مفضوحاً تلجأ إليه هذ الدول لتحقيق أجندة ومصالح على حساب القانون الدولي والقيم الإنسانية ودماء الشعب السوري"، مشدداً على أنّ "واشنطن وحلفاءها تتذرع وتتهم الجيش السوري باستخدام مثل هذه الأسلحة التي لم يعُد يملكها، لتجييش الرأي العام العالمي وتلفيق التهم له في جلسات مجلس الأمن، حتى تتمكن من إيجاد مخرج لأذرعها الإرهابية ولأدواتها الاستخباراتية التي دفعت بها إلى سوريا، فالجيش السوري قد نسف بتقدمه الذي حققه في الغوطة وبحصاره لإرهابيي "النصرة" وتطويقهم في معاقلهم كل السيناريوهات والمشاريع الأميركية".

الذريعة الكيميائية هي الوحيدة التي يمكن للدول الغربية أن تستند إليها لتبرير تجديد مضمون القرار ٢٤٠١ القاضي بإقرار هدنة في سوريا تستثني "النصرة" و"داعش"، إذ إن تلك الدول تستخدم ورقة الكيميائي لعرقلة تقدم الجيش، حسبما أكد المصدر السوري ذاته، الذي أشار إلى أنّه "لم يعُد يمكن البناء على الذريعة الكيميائية لتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا كما أن الحكومة السورية لا تهتم بذلك لأنها على حق، بينما تأملُ الدول الغربية المتآمرة بالحفاظ على جبهة النصرة لتستخدمها في خدمة مشاريعها التدميرية الإرهابية حتى آخر لحظة. فهي تدرك تماماً أن ملف الغوطة الشرقية سيُغلق لصالح دمشق كما أغلقَت ملفات حلب وتدمر وحمص والبادية من قبله، حيث بات وجود الإرهابيين في الغوطة الشرقية يشكل إزعاجاً وتهديداً مستمراً لحياة المواطنين السوريين الدمشقيين، كما أن تلك الدول تستميتُ في هجماتها السياسية والدبلوماسية في جلسات مجلس الأمن على الحكومة السورية لحماية النصرة من الاستئصال ولإخراج أدواتهم الاستخباراتية من الغوطة حتى لا تنفضح أمام الرأي العام العالمي".

بشار الجعفري قال في جلسة سابقة لمجلس الأمن الدولي بأن "التنظيمات الإرهابية تُعد لمسرحية السلاح الكيميائي لاتهام الحكومة السورية بذلك قبل ١٣ آذار الجاري لأنه اليوم الذي ستجتمع فيه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إذ يُراد من هذا الاتهام الطعن بشرعية انضمام سوريا والتزامها بقوانين هذه المنظمة التي دخلتها عام ٢٠١٣، كما ذات التاريخ سيشهد اجتماعاً للمسؤولين الروس والإيرانيين والأتراك تمهيداً لجولة أستانة المقبلة ولذلك تُريد واشنطن من هذا التلفيق الكيميائي عرقلة هذا المسار السياسي والطعن بمخرجاته وبما ستقدمه هذه المخرجات لمساري أستانة وسوتشي اللذين يشكلان المحافل السياسية الحقيقية لإنتاج الحل السياسي للأزمة السورية".

دمشق أفشلت «طبخة عفرين»!

ايلي حنا

دخل المئات من عناصر "القوات الشعبية السورية" منطقة عفرين قبل نحو أسبوعين "للانتشار على جبهات القتال وصد العدوان التركي". ظهر الخبر كأنه جزء من مشهد أكبر يُحضّر في شمال البلاد «طبَخَه» ووافق عليه جميع الأطراف المعنية. لكن عملياً، مجريات معركة «غصن الزيتون» لم تُظهر حتى الآن أي اختلاف في نسقها منذ إطلاقها في كانون الثاني الماضي. هذه «القوات» بعيدة عن خطوط التماس الأمامية والإدارة الميدانية الكاملة لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية.

فالقوات التركية، مع فصائلها السورية، تواصل عملياتها ونجحت حتى الآن في قضم عدد كبير من القرى والنقاط الأساسية في المنطقة. وتظهر أنقرة، رغم الخسائر الكبيرة التي تمنى بها القوات المهاجمة (التركية والسورية)، أنها مصممة على التوغل أكثر نحو مدينة عفرين وتضييق الخناق لأقصى حد على مقاتلي "الوحدات" المنتشرين هناك.

ومع دخول الغزو التركي مرحلة جديدة بعد سيطرتها على كامل الشريط الحدودي بعمق يتخطى العشرة كيلومترات، يجد حُماة عفرين أنفسهم تحت وابل كبير من القذائف والصواريخ، ما يُنذر بتسعير المعركة.

لكن، لماذا لم يغيّر دخول "المقاتلين السوريين" إلى المنطقة من مجريات المعركة؟ وبعيداً عن «الثقل العسكري» ومحاولة موازنته بالآلة الحربية التركية، كان من المفترض أن يعني دخول قوات ترفع العلم السوري حاجزاً سياسياً أمام المهاجمين. فدمشق، كرّرت في محطات عدة وصفها للحراك التركي بالغزو ورفضت الرد أو التعاطي مع كل الرسائل التركية ما قبل العملية.

حقيقة ما جرى

عملياً، ما حدث لحظة بث مشاهد عشرات الآليات التي تحمل مقاتلين متوجهين نحو عفرين لمؤازرتها ضد الغزو التركي كان عبارة عن اتفاق فاشل "وجب إخراجه بطريقة ما". إذ قبل هذا اليوم، عمل الروس على اتفاق مع الكرد يقضي بدخول قوات سورية إلى المنطقة والانتشار على خطوط التماس أمام الأتراك (شبيه بعمل القوات الروسية في ريف منبج، حيث

منعت المواجهة حينها بين «درع الفرات» وبين «مجلس منبج العسكري»)، ويعني ذلك توقف الحملة التركية إلى ما وصلت عليه، وأي تقدم إضافي يظهر أن القوات المهاجمة تصطدم بالقوات السورية لا بـ«ارهابيي حزب العمال» (حسب التعبير التركي). وافقت القيادة الكردية على هذا الطرح لعلمها بأن أنقرة ستواصل هجومها، غير آبهة بالخسائر البشرية التي تُلحق بها، ولأن الاتفاق يحافظ على السلطة الكردية ذاتها مع مساحة أصغر مما كانت. نقل الروس بنود الاتفاق إلى الجانب التركي، ووضعوهم أمام أمر واقع بأنّ هذا هو توجههم ليسحبوا منه الموافقة أيضاً.

وأكدت دمشق أن أي دخول إلى عفرين هو لمسك السلطة كأيّ منطقة أخرى.

وحسب معلومات "الأخبار"، بعد الاتفاقين الثنائيين مع كل من أنقرة والأكراد، عمل ضباط روس في سوريا على نقل هذه التفاهمات إلى القيادة السورية والإيرانية، لكن المفاجأة التي حصلت بالنسبة إليهم أنهم جوبهوا برفض لهذا الاتفاق، فدمشق أكدت أن أي دخول إلى عفرين هو "لنمسك الأمن في المنطقة وتكون كأي منطقة سورية أخرى، ويجب تسليم السلاح الثقيل الموجود فيها". على مدى أيام، حاول ممثلو روسيا في سوريا انتزاع موافقة من دمشق، لكنها وطهران حافظتا على "الرفض القاطع". ثم نقلت القيادة السورية رسالة إلى العاصمة الروسية تستوضح منها حقيقة "العرض". وسرعان ما جاء الرد من موسكو بأن ما فعله الضباط العاملون في سوريا "غير مقبول، والتنسيق مع حلفائنا (دمشق وطهران) أساسي وضروري".

وأمام الاتفاق المسبق مع الكرد والأتراك والرفض السوري، كان على الضباط الروس إيجاد مخرج يحافظون فيه على ما توصّلوا إليه، فعملوا مع الجانب الكردي في أحياء حلب على إرسال مقاتلين منها نحو عفرين تحت العلم السوري، فيما لم ترفض دمشق ذلك، طالما أنها أمّنت ما هو منتظر منذ نهاية معركة حلب عام ٢٠١٥، وهو الدخول إلى أحياء الشيخ مقصود والحيدرية والأشرفية، كما لا علاقة للقوات المرسلة بلجان نبّل والزهراء أو أي قوات رسمية عسكرية سورية.

الناطق باسم "حركة المجتمع الديمقراطي" في عفرين، عبد الرحمن سلمو، وصف وجود "القوات الشعبيّة» في المدينة بـ"الرمزي". ورأى في حديث مع "الأخبار"، أنها جاءت "لنفي تهمة الانفصال عن الوحدات الكردية، والتأكيد على سوريتها، بالإضافة إلى أنها رسالة للدولة السورية للقيام بواجبها السيادي بالدفاع عن حدودها المنتهكة من الجيش التركي". وأكد، أيضاً، "استمرار المفاوضات مع الجانب السوري مع تلقي وعود بزيادة الدعم، لكنها لا تزال وعوداً لا ترتقي إلى مستوى حماية حدود عفرين"، متهماً "أطرافاً إقليمية ودولية بالتأثير في القرار السوري، ومنع الدولة من القيام بواجبها السيادي بحماية عفرين من الهجمات التركية". وحذر من "حصول كارثة إنسانية نتيجة موجات النزوح الكبيرة من القرى التي تتعرض للقصف باتجاه مركز مدينة عفرين، ما أدى الى تضاعف عدد سكانها ليصبح ٧٠٠ ألف بعدما كان ٣٥٠ ألفاً".